# ظاهرة الفساد الإداري في العراق

# *The phenomenon of administrative corruption in Iraq*

- الأستاذ الدكتور: عنترة بن مرزوق.[1]
- كلية الحقوق والعلوم السياسية، مخبر العلوم السياسية الجديدة، جامعة المسيلة، الجزائر.
- الأستاذ الدكتور: إسماعيل زروقة.[2]
- كلية الحقوق والعلوم السياسية، مخبر العلوم السياسية الجديدة، جامعة المسيلة، الجزائر.

تاريخ الاستقبال: 2024/01/02 تاريخ القبول:2024/01/12 تاريخ النشر: 2024/01/23

- **ملخص:**

يصنف العراق من أكثر الدول فسادا في العالم، لذلك سنحاول من خلال هذا المقال تناول أهم الأسباب التي أدت لهذا الوضع، مع توضيح جهود الدولة العراقية في مجال مكافحتها، وتبيان آثارها والآليات الكفيلة بالحد من اضرارها، ولعل من أهمها:

-أولوية الهوية الوطنية على الهوية الطائفية.

-أولوية الولاء للوطن على الولاء للحزب.

-أولوية المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، أو أولوية الجماعة على الفرد، أو أولوية التشاركية على الفردانية.

- أولوية مبدأ تكافؤ الفرص على مبدأ توزيع الفرص.

**الكلمات المفتاحية: (الفساد الإداري، الإصلاح الإداري، الشفافية)**

- ***Abstract :***

*Iraq is classified as one of the most corrupt countries in the world, so we will try through this article to address the most important reasons that led to this situation, while clarifying the efforts of the Iraqi state in combating it, and showing its effects and mechanisms to limit its damage. Perhaps the most important of them are:*

*- The priority of national identity over sectarian identity.*

*- The priority of loyalty to the country over loyalty to the party.*

*- The priority of the public interest over the private interest, or the priority of the group over the individual, or the priority of partnership over individualism.*

[1]- البريد الإلكتروني: antara.benmerzoug@univ-msila.dz الهاتف: 0778663209

[2]- البريد الإلكتروني: ismail.zerrouga@univ-msila.dz الهاتف: 0770967772

- *The priority of the principle of equal opportunities over the principle of distribution of opportunities.*

***Keywords**:( Administrative corruption, administrative reform, transparency)*

**مقدمة:**

يعتبر الفساد ظاهرة قديمة قدم وجود الإنسان على الأرض، وهي ظاهرة معقدة في دراستها ومتشابكة في مستوياتها، عالمية منتشرة في جميع دول العالم، إذ لم تسلم منها أي دولة من الدول، تعاني منها الدول المتقدمة والمتخلفة، المجتمعات الغنية والفقيرة، مع الاختلاف في حجم انتشار الظاهرة وآثارها، وتباين فعالية الآليات الموجهة نحو مكافحتها.

ورغم عالمية ظاهرة الفساد إلا أن العراق يمثل أحد الدول الأكثر فسادا في العالم، إلى درجة دفعت أحد السياسيين إلى القول: في العراق أصبح الفساد أخطر من الإرهاب، لأن الفساد يقبع في داخل مؤسسات الدولة ومن الصعب بمكان محاربته أما الإرهاب – وإن تسللت بعض فعالياته إلى مؤسسات الدولة– فإن القسم الأعظم منه يقع خارج جسد الدولة وبالتالي فإن محاربته أسهل بكثير من الفساد.[1]

لقد أصبح الفساد في العراق اليوم أكثر ديمقراطية حسب تعبير فرانك غوينتير في كتابه الاقتصاد السياسي في العراق، لأنه يتوزع على مستويات مختلفة ولا تحتكره فئة محددة. لكن في الوقت نفسه، هو اليوم أكثر تعقيدا وتشابكاً... ولا تكمن خطورة الفساد في العراق اليوم في جسامته وحسب، بل أيضاً في أنه غير مهيكل، ويعمل بطريقة شبكية، ويستجيب لمراكز قوى عدة، وبالتالي فإنه لا يعيق عمل النظام فقط، بل يمنع وجود أي نظام أو استقراره.[2]

كل هذه التوصيفات تدفعنا إلى ضرورة التساؤل عن أهم الأسباب التي أدت إلى انتشار الفساد بهذا الحجم الكبير في العراق بعد 2011؟

**– تقسيمات الدراسة:**

## 1. تعريف الفساد الإداري:

عرف الأستاذ أحمد صقر عاشور في مداخلته الموسومة بمكافحة الفساد في الدول العربية– إشكالية البحث والقياس– وذلك أثناء عقد بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد حول موضوع المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي في الأقطار العربية الفساد الإداري بأنه ذلك الفساد الذي يتعلق بسلطات العاملين في الأجهزة العامة للدولة، حيث يتمثل في تلك الانحرافات والمخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته، وذلك من أجل تحقيق منافع ومصالح شخصية، وهي تنتشر بكثرة كلما كانت الرقابة على أعمال الموظفين ضعيفة أو منعدمة، وتتمثل أهم مظاهرها في

---

[1] مجاشع محمد علي، **التلفزيون والفساد. دور التلفزيون في مكافحة الفساد**. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2016، ص 215.

[2] السفير العربي، **دولة العراق الريعية**. من موقع:

*http://assafirarabi.com/ar/4183/2015/02/05/%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B/1%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9*

التسيب واللامبالاة التي تسود ظروف العمل من عدم احترام مواعيده أو استغلال أوقاته في قضاء مصالح خاصة، أو الامتناع والتراخي والتكاسل عن أداءه، إضافة إلى عدم الشعور بالمسؤولية، وإفشاء الأسرار الوظيفية وغيرها من المظاهر الأخرى التي من شأنها أن تؤثر على تحقيق أهداف الإدارة العامة وتعرقل حصول المواطنين على خدماتهم في أسرع وقت وبأحسن نوعية.[1]

## 2. الجهود العراقية في مجال مكافحة الفساد الإداري:

نظرا لخطورة ظاهرة الفساد الإداري في العراق فقد تم إقرار العديد من السياسات واتخاذ العديد من الإجراءات الإصلاحية المتعلقة بمكافحتها، والتي يمكن ملاحظتها على مستويين:

### أ- مستوى مؤسساتي:

من خلال إنشاء بعض المؤسسات الرقابية التي تعمل على مكافحة الفساد الإداري والمتمثلة فيما يلي:

**هيئة النزاهة العامة:** التي أنشأت بموجب الأمر 55 لسنة 2004 مهمتها التحقيق في حالات الفساد المشكوك فيها كقبول الهدايا والرشاوى والمحسوبية والمنسوبية والتمييز على الأساس العرقي أو الطائفي واستغلال السلطة لتحقيق أهداف شخصية أو سوء استخدام الأموال العامة، وذلك من خلال:[2]

- وضع أسس ومعايير للأخلاق الواردة في لائحة السلوك التي يستوجب الالتزام بتعليماتها من قبل جميع موظفي الدولة.
- عقد ندوات وإعداد برامج توعية للتثقيف وتبني ثقافة مبنية على الشفافية والنزاهة والشعور بالمسؤولية.

**المفتشون العامون:** أنشأت بموجب الأمر 57 سنة 2004 في الوزارات كافة، مهمتها المراجعة والتدقيق لرفع مستويات المسؤولية والنزاهة والإشراف على الوزارات ومنع حالات التبذير وإساءة استخدام السلطة والتعاون مع هيئة النزاهة من خلال التقارير التي تقدم عن حالات الفساد في الوزارات المختلفة.[3]

**ديوان الرقابة المالية:** وهي الجهة المسؤولة عن التدقيق المالي في العراق أنشأت بموجب الأمر 77 لسنة 2004 مهمتها تزويد الجمهور والحكومة بالمعلومات الدقيقة الخاصة بالعمليات الحكومية والأوضاع المالية لغرض تعزيز الاقتصاد من خلال مهمة التدقيق المالي وتقييم الأداء ولغرض مكافحة الفساد المالي.[4]

بعد ذلك تم تشكيل المجلس المشترك لمكافحة الفساد لعام 2007 ليكون الإطار العام التنسيقي الجامع لكافة الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد وإنفاذ القوانين، وفي عام 2015 وبعد موجة التظاهرات الرافضة للفساد

---

[1] أحمد صقر عاشور، **مكافحة الفساد في الدول العربية: إشكالية البحث والقياس**. في بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد حول موضوع المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي في الأقطار العربية، بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، 2006، ص ص 61-63.

[2] علي عبد الرحيم العبودي، الفساد الإداري والمالي في العارق بعد عام 2003: أسبابه، وخصائصه، وسبل مكافحته. **الحوار المتمدن**-العدد: 6036. من موقع:

*http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=616164&r=0*

[3] محمد سامر دغمش، **إستراتيجيات مواجهة الفساد المالي والإداري والمواجهة الجنائية والآثار المترتبة على الفساد المالي: دراسة مقارنة**. القاهرة: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، 2018، ص 271.

[4] انصاف محمود رشيد، رافعة ابراهيم الحمداني، عدنان سالم الاعرجي، فاعلية نظام الرقابة المالية وأثره على الفساد المالي في العراق: دراسة تطبيقية على جامعة الموصل. **مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية**. المجلد 4 العدد8، 2012، ص 322.

والمطالبة بمحاسبة المفسدين أعيد تأليف المجلس المشترك تحت مسمى المجلس الأعلى لمكافحة الفساد وإنفاذ القوانين.[1]

**ب- مستوى عملي:**

حيث عكف المجلس المشترك لمكافحة الفساد في العراق على وضع إستراتيجيتين:

- إطلاق الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2010-2014: والتي أخذت بنهجي الوقاية والردع في توازن موضوعي لمواجهة الفساد، فتم بناء خطة للمكافحة على أساس البدء من أعلى إلى أسفل، مع ضمان مشاركة الدولة والمجتمع معا في الحد من الظواهر السلبية المتوقع حدوثها، أو المشخصة وتحديد أسبابها وآثار انتشارها، ويأتي محتوى هذه الإستراتيجية كونه يمثل إحدى متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.[2]

- الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2016-2020: والتي تناولت ظاهرة الفساد بشكل واقعي وعملي واضعة الحلول والعلاج لها، وقد تركزت على ثلاثة أهداف رئيسية: الردع، المنع، والهدف الإستباقي والإصلاح والتطوير.[3]

ورغم هذه الإجراءات والسياسات الإصلاحية إلا أن العراق أصبح يصنف دائما من بين الدول الأكثر فسادا في العالم. حيث جاءت مراتب العراق في مجال الفساد في العقد الأخير حسب تقارير منظمة الشفافية الدولية على النحو التالي:

| السنة | الرتبة |
|---|---|
| 2008 | 179 |
| 2010 | 175 |
| 2011 | 175 |
| 2012 | 169 |
| 2013 | 171 |
| 2014 | 170 |
| 2015 | 161 |
| 2016 | 176 |
| 2017 | 169 |
| 2018 | 168 |

من إعداد الباحث بالاعتماد على تصنيف منظمة الشفافية الدولية.

[1] غزوان رفيق عويد، **المجلس الأعلى لمكافحة الفساد: رؤية استشرافية**. سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط. ص 02. من موقع:
*http://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2019/03/98787878.pdf*

[2] جمهورية العراق: المجلس المشترك لمكافحة الفساد، الاستراتيجية **الوطنية لمكافحة الفساد 2010-2014**. من موقع:
*http://www.undp-aciac.org/publications/Iraq%20Strategy%202010-2014.pdf*

[3] جريدة المدى، استرجاع أكثر من 92 مليار دينار و500 أمر إلقاء قبض ضد مسؤولين. من موقع:
*https://almadapaper.net/view.php?cat=171606*

إن هذه الأرقام تثير الكثير من الاستغراب والقلق لدى الباحثين وتطرح العديد من علامات الاستفهام حول عدم فعالية السياسة العراقية المنتهجة في مكافحة الفساد.

في نظري اعتقد أن فشل سياسة مكافحة الفساد في العراق شأنها شأن العديد من الدول العربية الأخرى غير مرتبط بمدى وجود قوانين على أهميتها بقدر ماهي مرتبطة بمدى ترجمة تلك القوانين إلى واقع عملي تسري أحكامه على الجميع دون استثناء.

كما أن تشابك وتعقد أزمات العراق الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية داخليا والتدخلات الخارجية الإقليمية والدولية جعلت من سياسة مكافحة الفساد في العراق عديمة الفعالية لانشغاله بمعالجة تلك الأزمات خاصة متعلق بالقضية الأمنية (مكافحة الإرهاب)، فنجاح أي سياسة لمكافحة الفساد مرتبط أساس بوجود بيئة مستقرة، وحدة وطنية، مشاركة مجتمعية، إرادة سياسية...وغيرها من الآليات.

إضافة إلى ذلك فإن عدم فعالية أجهزة الرقابة المكلفة بالوقاية من الفساد ومكافحته ساهمت بشكل كبير في زيادة انتشار معدلاته في المجتمع، وهذا ما يثير سؤالا جوهريا يتعلق بمن يراقب من؟ وسنحاول التفصيل في تحليل أسباب الفساد الإداري في العراق في العنصر التالي.

### 3. أسباب الفساد الإداري في العراق:

تتداخل الأسباب المشكلة والمساهمة في انتشار ظاهرة الفساد الإداري في العراق بين أسباب سياسية، ثقافية، اجتماعية، إدارية، وأخرى اقتصادية وأمنية، غير أنه من وجهة نظرنا يمكن إجمال أهم الأسباب في النقاط التالية:

– **التوظيف الطائفي**: فالمشكلة في العراق ليست في الطائفة التي يولد المرء منتسبا اليها وإنما في توظيف الطائفة في إدارة شؤون الحكم، حيث يشكل العامل الطائفي عاملا محوريا في تشكل ظاهرة الفساد الإداري في العراق، فهناك علاقة ترابطية بين انتشار الاصطفاف الطائفي وتزايد معدلات الفساد الإداري، هذه العلاقة تتضح من خلال توظيف الافراد وتمكينهم من المناصب العليا ليس في إطار مؤهلاتهم العلمية وخبراتهم العملية وإنما نتيجة لانتماءاتهم وارتباطاتهم الطائفية.

–**الإرهاب**: هناك علاقة وثيقة بين الإرهاب وانتشار الفساد الإداري في العراق، ذلك أن الإرهاب سبب ونتيجة للفساد، فقد أدى تفشي الفساد بمختلف أشكاله إلى انتشار الظلم والفقر والقهر، وبروز شتى أنواع التمييز بين أبناء الوطن الواحد، وهذا ما يمثل الأرضية المناسبة لتشكل ونمو ظاهرة الإرهاب في العراق، كما شكل الإرهاب وغياب الأمن وانتشار الفوضى خاصة بعد بروز تنظيم داعش الإرهابي بيئة مناسبة للتغطية والتستر على جرائم الفساد المنتشرة في العراق.

– **غياب الديمقراطية**: يتفق أغلب الباحثين على أن أكثر النظم إفرازاً للفساد الإداري ومظاهره هو النظام الديكتاتوري الأبوي *Patrimonial Rule*، الذي يتركز في شخصية حاكم مستبد مستنير يتمتع بسلطة مطلقة تصل عادة إلى حد الاستبداد الكامل وتحيط به نخبة محدودة من أهل الثقة، الذين يتصفون بالولاء الكامل لشخصه، ويعملون على إجهاض روح المبادرة والرقابة الشعبية والإدارية، مما يشجع على ظهور صور الفساد

المختلفة، والهدف الأساسي للفساد هو القضاء على الشفافية والمنافسة، وخلق شريحة أو فئة محظوظة ومسارات داخلية سرية. [1]

والفساد بهذه الصورة مضاد للديمقراطية بالإضافة إلى غياب حرية الإعلام وضعف دور مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الرقابة على أداء الحكومة، بالإضافة إلى ذلك إن بعض الأنظمة الحزبية تمنع مكافحة الفساد من خلال عدم السماح بمحاسبة الوزراء المنتمين إليها وخصوصا إذا ما كانت تلك الأحزاب هي القابضة على السلطة ويتم ذلك من خلال وضع إجراءات معقدة للمساءلة أو التأثير في البرلمان لمنع تلك المساءلة إذا كانت تملك الأغلبية.[2]

وعليه فغياب المؤسسات والممارسات الديمقراطية الحقيقية في العراق واستبدالها بشيوع القيم الانقسامية والاصطفافات الطائفية شكلت أحد أهم عوامل انتشار الفساد الإداري في العراق، ذلك أن غياب الديمقراطية الحقيقية يعني شيوع الديكتاتورية التي تغيب فيها الإرادة السياسية والمشاركة الشعبية في مكافحة هذه الآفة، وتصبح أدوات ضمان النزاهة والشفافية وتحقيق المساءلة والرقابة والعقاب عديمة الفعالية. وهذا ما يمثل بيئة مناسبة لتشكل الفساد ونموه.

– **الاقتصاد الريعي**: هناك ارتباط وثيق بين الاقتصاد الريعي وانتشار الفساد في العراق باعتبارها دولة ريعية.

وتعرف الدولة الريعية بأنها الدولة التي تتلقى موارد كبيرة من الريع الخارجي بشكل منتظم يمكنها من الإقدام على برامج إنفاق كبيرة دون الحاجة إلى فرض الضرائب، ودون الوقوع في عجز في ميزان المدفوعات أو مصاعب تضخمية، بل تقوم على عكس كل دول العالم بالدفع للمواطنين في دولة رفاه غير ضريبية، وعبر توظيفهم في ممتلكاتها الإدارية والأمنية والخدمية فيما يشبه الرشوة السياسية، أسر حاكمة تحتكر السلطة السياسية مقابل عقد اجتماعي افتراضي تقوم بمقتضاه بضمان الوظائف والخدمات الاجتماعية، ومجتمعات تستقبل هذه الخدمات لا كحقوق مواطنة، بل كهبات تقوم مقابلها بالصمت عن إطلاق يد الحاكم ليتصرف على هواه[3]وهي تشير حسب العديد من الباحثين إلى تلك الدول التي تعتمد في عوائدها على أكثر من 40% من النفط أو من مصادر أجنبية أخرى، أي حالة تلك الدول التي يؤول فيها توزيع الريع الخارجي إلى فئة محدودة تعيد توزيع استخدام هذه الثروة على الغالبية الشعبية[4]

وفي العراق كان اقتصاد الريع ولايزال مصدرا للفساد بسبب زيادة مداخيل شرائح اجتماعية وسيطرة فئة معينة على مراكز الثروة والتحكم في توزيعها... وتمركز الثروات في مجموعات قليلة غالبا ما تحتكر السلطة والثروة

---

[1] أحمد طاهر مسعود، **المدخل إلى علم الاجتماع العام**. عمان: دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، 2011، ص 189.

[2] محمد اسماعيل، اسماعيل نعمة عبود، بهاء الدين عطية عبد الكريم، **الاختصاص الجنائي لهيأة النزاهة في العراق**. ص 217. من موقع:
www.uobabylon.edu.iq › law_edition2 › article_ed2_1الاختصاص الجنائي لهيئة النزاهة

[3] السعيد إدريس، **الإصلاح السياسي في الوطن العربي: المفهوم– المرتكزات– المؤشرات**. في كتاب: السيد يسين وآخرون، مرصد الإصلاح العربي: الإشكاليات والمؤشرات. الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 2006، ص 55.

[4] محمد حليم ليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر: الأسباب والآثار والإصلاح. **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 391، سبتمبر 2011، ص 56.

معا، بحكم قربها من النخبة الحاكمة، وهذه الظاهرة أدت الى نشوء قطاع خاص طفيلي يعتمد على انتهازية الفرص لتكوين أموال وثروات من مصادر غير مشروعة.[1]

وفي هذا النمط من الاقتصاد عادة ما ينحصر دور النظام السياسي على جمع عوائد النفط وإعادة توزيعها ولو بشكل جزئي على شكل مرتبات وهبات وعطايا للمواطنين، وفي هذه الحالة يكون المواطن شاكرا لتلقيه تلك المنة من النظام بشكل يبدو فيه كل من الطرفين وكأنه في موقع متواطئ إزاء الآخر فيما يتعلق بالموقف من نبذ مظاهر الفساد.[2]

-**انتشار ثقافة القابلية والقبول بالفساد:** من أهم أسباب استشراء ظاهرة الفساد الإداري في العراق انتشاره بشكل شبكي بين مختلف فئات المجتمع وعلى كافة المستويات، وأمام ضعف العقوبات الرادعة وعدم فعالية آليات الرقابة أصبح هناك إقبال كبير على ممارسته وقبول اجتماعي به، لدرجة جعلت منه أمرا اعتياديا يتعايش معه الجميع بصورة طبيعية.

– غياب الأبنية والمؤسسات، فضلاً عن عدم وجود القوانين الرادعة للفساد، إضافة إلى عدم الاتساق بين النظام الإداري ومتطلبات الحياة الاجتماعية والتي تمثل أحد أهم مسببات الفساد المهمة داخل المجتمع.[3]

– عدم فعالية السلطة الإعلامية وقصورها في توعية الناس بأضرار وأشكال الفساد الإداري يعد من أهم المسببات المشيعة لمظاهر الفساد الإداري في سلوكيات الموظفين الحكوميين، فغياب حرية الإعلام وعدم السماح لها أو للمواطنين بالوصول إلى المعلومات والسجلات العامة يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على أعمال المؤسسات الحكومية، الشيء الذي يسهم في تمادي وتفنن الموظفين في امتهان الفساد الإداري بعيد عن كل أشكال المتابعات الإعلامية التي تفضحهم وتكشف أساليبهم الملتوية للرأي العام وتضيق عليهم الخناق.[4]

– ضعف الدور الرقابي على الأعمال: يظهر الفساد في حالة ضعف الدور الرقابي وعدم القدرة على ممارسته، وعدم تطبيق القانون بالإضافة إلى عدم تفعيل صلاحيات الأجهزة الرقابية على أعمال الجهاز التنفيذي ومحاسبة المقصر على المخالفين وضعف المسؤولية الإدارية عن الأعمال الموكلة لها أو المحاسبة عليها، والقصور الحاد في استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في نظم الرقابة.[5]

. إن مستوى الجهل والتخلف والبطالة وقلة الوعي الحضاري وضعف الأجور والرواتب واختلاف الدخل بين القطاعين العام والخاص والفقر كلها تتناسب طرديا مع انتشار ظاهرة الفساد في العراق.

– إنشاء نظام وظيفي في إطار السلطة التنفيذية قائم على الولاءات السياسية، ومن ثم الاعتماد على توزيع الفرص بدلاً من تكافؤ الفرص.

---

[1] كنعان حمه غريب عبد الله، أثر الاقتصاد الريعي على النظام السياسي. **مجلة جامعة التنمية البشرية**، العدد03، 2017، ص 613.

[2] مصطفى فيتوري، **الفساد واقتصاد الريع وجهان لعملة واحدة**. من موقع:
*https://www.dw.com › الفساد-واقتصاد-الريع-وجهان-لع..*

[3] أحمد طاهر مسعود، المرجع السابق الذكر، ص 190

[4] بوشريط محمد، الفساد الاداري وأثره على التنمية في الجزائر. **مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، جامعة طاهر مولاي، 2014-2015، ص 35.

[5] عبد الناصر المهداوي، **الفساد وجه آخر للإرهاب** (1). من موقع:
*https://www.newiraqcenter.com/archives/2868*

فالمجتمع العراقي الذي خرج من توجيهات النظام الشمولي للحزب الواحد، واجه نمطاً آخر من الولاءات السياسية أبعدته عن الكفاءة الوظيفية.[1]

– غياب الارادة السياسية الحقيقية في مكافحة الفساد، وضعف الاخلاقيات الوظيفية وانهيار النظام القيمي والتعليمي.

– تمتع بعض المسؤولين العراقيين بالحصانة التي تجعلهم خارج المحاسبة القانونية.

–الاحتلال الامريكي البريطاني للعراق وإشاعته لثقافة الفساد.

## 4. أثار الفساد الاداري في العراق:

من اهم الاثار والنتائج المترتبة عن انتشار ظاهرة الفساد الاداري مايلي:

- عرقلة التنمية
- تفاقم الازمات الاقتصادية
- انتشار الارهاب
- انعدام الثقة في النظام السياسي
- زيادة الفقر والجريمة وانهيار القيم والاخلاق.[2]
- ازمة مؤسساتية، وزيادة عدد الحركات الاحتجاجية في العراق والتي عادة ما يكون مكافحة الفساد الشعار الابرز لها.
- اعاقة جذب الاستثمارات وتشويه سمعة العراق الدولية.
- يعيق الحكومة في تنفيذ برامجها ومشاريعها التنموية.
- يعمل على تقويض العدالة والاستقرار والكفاءة.

## 5. آليات مكافحة الفساد الاداري في العراق:

من اهم الآليات الكفيلة بمكافحة ظاهرة الفساد الاداري في العراق مايلي:

- الاعتراف بحجم الفساد وأضراره وتوفر ارادة سياسية لمحاربته، فوجود القوانين الخاصة بمكافحة الفساد لا تكفي مالم تكن هناك إرادة سياسية حقيقية تتجاوز سياسة الخطابات والشعارات وتترجمها إلى سياسات وتطبيقات.
- الاستقرار السياسي والامني: يعد الاستقرار أحد مستلزمات نجاح سياسة مكافحة الفساد في العراق، ذلك أن الفساد ينمو ويتطور أكثر في ظل بيئة ينعدم فيها الأمن وتعم فيها الفوضى.
- استرجاع هيبة الدولة ومعالجة أزمة الثقة بين المواطن العراقي والإدارة، وذلك بتدعيم الولاءات الوطنية والابتعاد عن الولاءات الطائفية، إضافة إلى تشجيع خدمة المصالح العامة بدل التركيز على المصالح الخاصة.
- رفع الحصانة عن كل متهم بالفساد.

---

[1] ياسر خالد بركات الوائلي، الفساد الإداري.. **مفهومه ومظاهره وأسبابه: مع أشارة إلى تجربة العراق في الفساد**. من موقع:
*https://annabaa.org/nbahome/nba80/010.htm*

[2] عبد الحميد الاشيقر، **مشكلة الفساد في العراق ووسائل مكافحته**. من موقع:
*https://annabaa.org/arabic/goodgovernance/17628*

- توفير الحماية القانونية للشهود والمبلغين عن مختلف المظاهر والممارسات السلبية
- تفعيل دور القضاء وإثراء المنظومة القانونية، المجتمع المدني، الاعلام الحر، والأجهزة الرقابية ومشاركة المواطن في مكافحة الفساد على كل المستويات.
- محاربة الفقر والجهل وتحقيق العدالة التوزيعية والاجتماعية.
- الاتفاق على أولوية العراق للعراقيين ومنع الاستغلال الخارجي للثروات العراقية خاصة في ظل الانتماءات الطائفية خارج حدود الدولة.
- مساهمة المؤسسات التربوية والتعليمية والدينية في التنشئة الاجتماعية ونشر الوعي المجتمعي بخطورة الظاهرة وآثارها على العراق دولة وشعبا.

## 6. الخاتمة:

في الأخير يجب التأكيد أن نجاح سياسة مكافحة الفساد الإداري في العراق غير مقتصرة على الآليات السابقة وإنما تحتاج إلى تهيئة الأرضية المناسبة لضمان النجاح، ومن أهم العناصر التي يجب الاتفاق عليها بين العراقيين على اختلاف توجهاتهم وانتماءاتهم مايلي:

- أولوية الهوية الوطنية على الهوية الطائفية.
- أولوية الولاء للوطن على الولاء للحزب.
- أولوية المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، أو أولوية الجماعة على الفرد، أو أولوية التشاركية على الفردانية.
- أولوية مبدأ تكافؤ الفرص على مبدأ توزيع الفرص.
- أولوية التعاون والتوافق على الاقتصاد والتباعد.

## قائمة المراجع:

### الكتاب:

-أحمد طاهر مسعود، **المدخل إلى علم الاجتماع العام**. عمان: دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، 2011.

-مجاشع محمد علي، **التلفزيون والفساد. دور التلفزيون في مكافحة الفساد**. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2016.

-محمد سامر دغمش، **إستراتيجيات مواجهة الفساد المالي والإداري والمواجهة الجنائية والآثار المترتبة على الفساد المالي: دراسة مقارنة**، القاهرة: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، 2018.

-السعيد إدريس، **الإصلاح السياسي في الوطن العربي: المفهوم– المرتكزات– المؤشرات**. في كتاب: السيد يسين وآخرون، مرصد الإصلاح العربي: الإشكاليات والمؤشرات. الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 2006.

### المجلات العلمية:

-إنصاف محمود رشيد، رافعة ابراهيم الحمداني، عدنان سالم الاعرجي، **فاعلية نظام الرقابة المالية وأثره على الفساد المالي في العراق: دراسة تطبيقية على جامعة الموصل**. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية. المجلد 4 العدد8، 2012.

-كنعان حمه غريب عبد الله، **أثر الاقتصاد الريعي على النظام السياسي**. مجلة جامعة التنمية البشرية، العدد03، 2017.

-محمد حليم ليمام، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر: الأسباب والآثار والإصلاح**. مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 391، سبتمبر 2011.

**الندوات الدولية:**

-أحمد صقر عاشور، **مكافحة الفساد في الدول العربية: إشكالية البحث والقياس**. في بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد حول موضوع المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي في الأقطار العربية، بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، 2006.

**الرسائل والمذكرات الجامعية:**

-بوشريط محمد، الفساد الإداري وأثره على التنمية في الجزائر. **مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، جامعة طاهر مولاي، 2014-2015.

**المواقع الإلكترونية:**

- جمهورية العراق: المجلس المشترك لمكافحة الفساد، الاستراتيجية **الوطنية لمكافحة الفساد 2010-2014**. من موقع:
http://www.undp-aciac.org/publications/Iraq%20Strategy%202010-2014.pdf

- جريدة المدى، **استرجاع أكثر من 92 مليار دينار و500 أمر إلقاء قبض ضد مسؤولين**. من موقع:
https://almadapaper.net/view.php?cat=171606

-ياسر خالد بركات الوائلي، **الفساد الإداري.. مفهومه ومظاهره وأسبابه: مع أشارة إلى تجربة العراق في الفساد**. من موقع:
https://annabaa.org/nbahome/nba80/010.htm

- مصطفى فيتوري، **الفساد واقتصاد الريع وجهان لعملة واحدة**. من موقع:
https://www.dw.com › الفساد-واقتصاد-الريع-وجهان-لع

-عبد الحميد الاشيقر، **مشكلة الفساد في العراق ووسائل مكافحته**. من موقع:
https://annabaa.org/arabic/goodgovernance/17628

-عبد الناصر المهداوي، **الفساد وجه آخر للإرهاب** (1). من موقع:
https://www.newiraqcenter.com/archives/2868

-علي عبد الرحيم العبودي، **الفساد الإداري والمالي في العارق بعد عام 2003 : أسبابه، وخصائصه، وسبل مكافحته**. **الحوار المتمدن**-العدد: 6036. من موقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=616164&r=0

-السفير العربي، **دولة العراق الريعية**. من موقع:

*http://assafirarabi.com/ar/4183/2015/02/05/%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9*

-غزوان رفيق عويد، **المجلس الأعلى لمكافحة الفساد: رؤية استشرافية**. سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط. ص 02. من موقع:

*http://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2019/03/98787878.pdf*